

دراسة وصفية في الاشتقاق

دنيا رمضان مصطفى الشتيوي

كلية الآداب - جامعة الزاوية

Alshtywydny0@gmail.com

الملخص :

اللغة العربية غنية بالتراكيب والصيغ التي تجعلها في مقدمة لغات العالم، ومن أبرز هذه الصيغ الاشتقاق، وهو توليد الألفاظ بعضها من بعض، وعلماء العربية أدلوا اهتماماً عظيماً بهذا الجانب، وتطرقت الدراسة إلى مفهوم الاشتقاق وأنواعها ثم استرسلت في أصل الاشتقاق، وحجج البصريين والكوفيين وأخيراً شروط الاشتقاق.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

إن الاشتقاق الأصغر هو الأكثر شيوعاً في اللغة العربية، وإن الاشتقاق هو طريق معرفة الأصلي من الزائد في الكلمات العربية، والاشتقاق هو من أفضل ما يعين اللغوي على معرفة أصول الألفاظ التي يطرأ التغيير على بعض حروفها، الاشتقاق سواء كان أصله من الفعل أم الاسم فهو خلاف تنوع لا يؤثر في دراسة موضوع الاشتقاق، يحتاج توضيح.

الكلمات الدليلية: اللغة العربية، الكلمات العربية، الاشتقاق، الأصلي، الزائد، الفعل، الاسم.

Abstract :

The Arabic language is rich in structures and formulas that make it at the forefront of the world's languages, and among the most prominent of these formulas is derivation, which is the generation of words from one another, and Arabic scholars have paid great attention to this aspect of derivation. The study achieved many recommendations, the most important of which are 1- The smaller derivation is the most common in the Arabic language, and derivation is the way to know the original from the extra in Arabic words, and derivation is one of the best things that helps the linguist to know the origins of words that change in some of their letters. Derivation, whether its origin is from the verb or the noun, is a diverse dispute that does not affect the study of the topic of derivation. It needs clarification.

مقدمة:

إن الفهم المتبادل بين المتخاطبين باللغة، هو العلة التي من أجلها جعلت لغة البشر وهي الغاية التي تلزمنا أن ندرس اللغة في جميع مسالكها؛ لتحقيق تكامل الدلالة ، ولذلك فإنه لكل لفظ معنى يعبر عنه، والمفردات هي وحدات لغوية والتي تعتبر اللبنة الأولى في نشأة اللغة ، و بها نعبر عن حاجاتنا الضرورية ،ولأن عامل الزمن له أثره، وكذا التطور الحضاري ، ودخول المستجدات الكثيرة إلى عالمنا يومياً فإن الإنسان مطالب بالبحث عن وسيلة من خلال اللغة تُعينه على التعبير عن هذه الأشياء بصورة واضحة ، لذلك فهو محتاج إلى إضافة مفردات جديدة إلى أصول مفردات لغته الأولى ، فنهض لوضع وسائل لذلك، فكان الاشتقاق، والتركيب، والترادف، والمشتراك وغيرها.

هذه الوسائل كلها وُجدت من أجل هدف التوسيع في الأداء اللغوي ؛ للوصول إلى تحقيق الغاية، وهي إيصال الدلالة لنظام خطاب جيد ، كما قال الأستاذ عابد الجابري حينما ذكر سلطة اللفظ كسلطة أولى تشكلت منها بنية العقل العربي ؛ حيث قال: "اللفظ ككائن مستقل عن المعنى، مستعمل أو مهمل، واللفظ كقالب منطقي يزيد معناه بالزيادة في حروفه، واللفظ كمشق يتضمن معنى المقولة، واللفظ كمتصرف في المعنى ومحدد لجهة نحوية / منطوية، واللفظ كنص يستثمر فيميز فيه بين منظوم ومفهوم، بين منطوق ومعقول، بين المعنى الظاهر والمعنى المراد، بين ما يؤوّل وما لا يؤوّل، واللفظ كنظم يدخل في مفاضلة مع المعنى...وبعبارة قصيرة: اللفظ كنظام خطاب يؤسس نظام العقل"[1].

ويعتبر الاشتقاق من أهم العلوم العربية وأدقّها، وعليها مدار علم التصريف في معرفة الأصلي والزائد، والأفعال والأسماء.

أولاً - مفهوم الاشتقاق :

لغة: قال ابن فارس في معجمه:

شق: الشين والقاف أصل واحد صحيح، يدلُّ على انصداع في الشيء، ثم يحمل عليه، ويشق منه على معنى الاستعارة، تقول: شققت الشيء أشقه شقًّا، إذا صدعته، وبيده شقوق، وبالداية شقاق، والأصل واحد.

اصطلاحًا:

عرّف الجرجاني الاشتقاق: "بأنه نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتها معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة" [2].

وعرّفه الشوكاني بقوله: "أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب، فترد أحدهما إلى الآخر" [3].

أما ما جاء في البحر المحيط فهو افتعال من الشق، بمعنى الاقتطاع، من انشقت العصا إذا تفرقت أجزاؤها؛ فإن معنى المادة الواحدة تتوزع على ألفاظٍ كثيرةٍ مقطّعة منها، أو من شقت الثوب والخشبة، فيكون كل جزء منها مناسبًا لصاحبه في المادة والصورة، وهو يقع باعتبار حالين: أحدهما: أن ترى لفظين اشتركا في الحروف الأصلية والمعنى، وتريد أن تعلم أيهما أصل أو فرع.

والثانية: أن ترى لفظًا قصّت القواعد بأن مثله أصل، وتريد أن تبني منه لفظًا آخر [4]. ومن خلال هذه التعاريف يظهر أن الجامع بينها هو شرط المناسبة في المادة والصورة. ونقل السيوطي عن ابن دحية في التتوير، قوله: "الاشتقاق من أعرب كلام العرب، وهو ثابت عن الله تعالى بنقل العدول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أوتي جوامع الكلم، وهي جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة؛ فمن ذلك قوله فيما صح عنه: ((يقول الله: أنا الرحمن؛ خلقت الرّجم - مصدر كالرحمة - وشققتُ لها من اسمي))، وغير ذلك من الأحاديث.

وقال في شرح التسهيل: الاشتقاق: أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنًى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة؛ كضاربٍ من ضرب، وحذرٍ من حذر [5].

جاء في كتاب (الصاحبي): أن أهل اللغة أجمعوا - إلا من شذ عنهم - أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشقّ بعض الكلام من بعض.

وأن اسم الجن مشتق من اسم الاجتتان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر، تقول العرب للدرع: جنة، وأجنه الليل، وهذا جنين؛ أي: هو في بطن أمه، أو مقبور، وأن الإنس من الظهور، يقولون: أنست الشيء: أبصرته.

وعلى هذا سائرُ كلام العرب، علم ذلك من علم، وجهله من جهل، قلنا: وهذا أيضًا مبنيٌّ على ما تقدم من قولنا في التوفيق؛ فإن الذي وقفنا على أن الاجتئانَ التسنُّ هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فسادَ اللغة، وبطلانَ حقائقها، ونكته الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن [6].

وكلام ابن فارس كان في باب القول على لغة العرب هل لها قياس؟ وهل يُشتقُّ بعضُ الكلام من بعض؟

فإذًا قضية الاشتقاق مرتبطة بقضية أصل اللغة، وقضية أصل اللغة هي بدورها ستجرنا إلى تساؤلٍ عن مرجعية اللغة؛ هل عن رواية تواترية أم أحادية أم قياس؟

لقد اختلف في نشأة اللغة بين اتجاهات متباينة، وهي:

اتجاه التناسب الطبيعي، الذي يربط ظهور اللغة بالطبيعة، وهو ما ذكره ابن جني في كتابه الخصائص؛ حيث قال: "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعة؛ كدويِّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الغرس، ونزيب الطيبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد" [7].

ولكن هذا الطرح مرفوض من بعض العلماء لأسباب كثيرة، أهمها أنه لو كانت هذه العلاقة طبيعية لَمَا وجدنا الاختلاف بين اللغات، ولكانت لغة واحدة تُعمُّ الأرض.

وأما أصحاب الاتجاه الثاني، فيقولون: إن اللغة توقيف من الله تعالى؛ إذ "إن الواضع هو الله تعالى، ووضعه متلقى لنا من جهة التوقيف الإلهي إما بالوحي أو بأن يخلق الله الأصوات والحروف، ويسمعهما الواحد أو الجماعة، ويخلق له أو لهم العلم الضروري بأنها فُصِّدَت للدلالة على المعاني" [8].

أما الاتجاه الثالث هو اعتبار اللغة كلها اصطلاحًا، وهو الذي ذهب إليه جماعة من فقهاء الكلام. وهذا الاختلاف في أصل اللغة هو الذي أدى بهم إلى الاختلاف في القول بالاشتقاق فالذين قالوا باصطلاحية اللغة قالوا بالقياس وبالاشتقاق، وأما الذين قالوا بالتوقيف، فقد رفضوا إثبات اللغة بالقياس والاشتقاق.

فالاشتقاق هو توليد الألفاظ بعضها من بعض، ويكون ذلك من الألفاظ التي بينها أصل واحد ترجع وتتولد منه؛ فهو في علاقته بالألفاظ الأصلية أشبه ما يكون بالرابطة الإنسانية من حيث التكاثر

بين الناس. فهو عملية استخراج لفظ من لفظ، أو صيغة من أخرى، بحيث تظلُّ الفروعُ المولدة متصلة بالأصل.

إذن فالاشتقاق هو توليد كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللفظ، فيحدث زيادة على المعنى الأول، فهذه الزيادة وهذا التغيير هو سبب الاشتقاق.

ويقول عبد القادر المغربي: "هو نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنًى وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة، أو يقال: هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة؛ لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل: فمصدر (ضرب) يتحول إلى (ضرب)، فيفيد حصول الحدث في الزمن الماضي، وإلى (يضرب) فيفيد حصوله في المستقبل، وهكذا"^[9].

ثانياً - أنواع الاشتقاق:

جاء في البحر المحيط: أن أقسامه ثلاثة، وهي: "أصغر وأكبر وأوسط؛ فالأصغر ما كانت الحروف الأصلية فيه مستوية في التركيب؛ نحو: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب، والأكبر ما كانت الحروف فيه غير مرتبة؛ كالتراكيب الستة في كل من جهة دلالتها على القوة، فتزداد اللفظين فصاعداً إلى معنًى واحد... وأما الأوسط: فهو أن تتفق أكثر حروف الكلمة؛ كقلق وقلح وقلد يدل على الشق"^[10].

أما صبحي الصالح فيقول: "إنما ندرس الاشتقاق في ظل دلالاته الوضعية على أنه توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحى بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحى بمعناها الخاص الجديد، وهذه الوسيلة الرائعة في توليد الألفاظ وتجديد الدلالات نجدُها في أنواع الاشتقاق الثلاثة الشائعة: الأصغر، والكبير، والأكبر، وفي النوع الرابع الملحق بها، وهو النحت، الذي يؤثر بعض المحدثين أن يسميه: (الاشتقاق الكُبار)"^[11].

قسم العلماء الاشتقاق إلى أربعة أقسام، وهي:

1: الاشتقاق الأصغر: وهو أكثر أنواع الاشتقاق في اللغة العربية: "وطريق معرفته تقليب تعاريف الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ، كلها دلالة اطراد، أو حروفاً غالباً، كضرب؛ فإنه دالٌّ على مطلق الضرب فقط، أما ضارب، ومضروب، ويضرب، واضرب، فكلها أكثر دلالة، وأكثر حروفاً"^[12].

فالاشتقاق الصغير هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى مع تغيير في الصيغة اللفظية، مع تشابه في المعنى، والاتفاق في الحروف الأصلية، وترتيبها، وهذا النوع من الاشتقاق هو الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق؛ "لأنه الأوسع دائرة، والأكثر نتائجاً، وإلا فإن في لغة العرب وسائل أخرى لنموها وتكاثر كلماتها، هي من قبيل الاشتقاق الصغير المذكور، إلا أنها تجري على نمط آخر، وتتحرك في دائرة أضيق، وأريد بها (القلب) و(الإبدال) و(النحت)" [13].

أما ابن جني فقد قسمه إلى قسمين: "وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير؛ فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه" [14]. ولقد وقع خلاف في الاشتقاق الصغير؛ فطائفة من العلماء يقولون بأن بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق، مثل سيبويه والخليل والأصمعي... وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين بأن كل الكلم مشتق، وطائفة أخرى بأن الكلم كله أصل [15].

والرأي الأول هو المرجح؛ لأنه لا يمكن أن يقال: هو أصل وفرع في آن واحد؛ لأن الشرط في ذلك اتحاد المعنى والمادة وهيئة التركيب، مع أن كلياً منهما حينئذ مفرع عن الآخر بذلك المعنى، ثم إن هناك تغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع، وجاء في المزهرة أنها خمسة عشر:

- 1- زيادة حركة؛ كعلم و علم.
- 2- زيادة مادة؛ كطالب و طلب.
- 3- زيادتهما؛ كضارب و ضرب.
- 4- نقصان حركة؛ كالفرس من الفرس.
- 5- نقصان مادة؛ كثبت و ثبات.
- 6- نقصانها؛ كنزا و نزوان.
- 7- نقصان حركة وزيادة مادة؛ كغضبي و غضب.
- 8- نقصان مادة وزيادة حركة؛ كحرم و حرمان.
- 9- زيادتهما مع نقصانها؛ كاستنوق من الناقة.
- 10- تغاير الحركتين؛ كبطر ب طرا.
- 11- نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف؛ كاضرب من الضرب.
- 12- نقصان مادة وزيادة أخرى؛ كراضع من الرضاعة.

13- نقص مادة وزيادة أخرى وحركة؛ كخاف من الخوف؛ لأن الفاء ساكنة في خوف؛ لعدم التركيب.

14- نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط؛ كعد من الوعد.

15- نقصان حركة وحرف وزيادة حرف؛ كفخار من الفخار، نقصت ألف، وزادت ألف وفتحة [16].

فالاشتقاق الصغير أو العام - كما سماه عبد الواحد الوافي - هو ارتباط كل أصل ثلاثي في اللغة بمعنى عامٍ وُضِعَ له، وهذا المعنى يخرج إلى حيز الوجود في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أُخِذت منه.

وعلى هذا المذهب يقوم أكبر قسم من اللغة، وهو ما يُطلق عليه علماء الصرف اسم الاشتقاق على ناحية من نواحي هذا المذهب، وهي المسمى بالمشنقات: (أفعال الماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل واسم المفعول، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة).

وقد استعملت العرب المصدر الصناعي بقلة، وأخذته من أسماء المعاني والأعيان؛ كالجاهلية والفروسية واللصوصية والألوهية، ورأى المجمع قياسية صنع هذا المصدر؛ لشدة الحاجة إليه في العلوم والفنون، فإذا أُريدَ صنْع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والناء، فيقال: الاشتراكية والجمالية والرمزية والحمضية والقلوية.

إنَّ استقرار حروف المادة الأصلية للكلمة التي اشتق منها ودلالة المشنقات على معنى المادة الأصلي مع زيادة فيه أفادت معنى كونها ألفاظاً مترابطة ترابطاً دقيقاً ، وعلى هذا فإن الاشتقاق يكون القسم الأعظم من متن اللغة العربية، وهو أكثر أقسام الاشتقاق دوراناً ، وهو مما أجمع عليه اللغويون إلا من شدَّ منهم ، وتغني المشنقات عن مفردات كثيرة جداً لا بد من وضعها لو لم يكن الاشتقاق ، وهذا الترابط المحكم الذي يحفظه الاشتقاق بين ألفاظ العربية هو خصيصة من خصائص هذه اللغة.

والاشتقاق هو الطريق إلى معرفة الأصلي من الزائد من الحروف كاستطاع من ط و ع ، ومعرفة أصول الألفاظ التي يطرأ التغيير على بعض حروفها كالسماء من س م و ، ويميّز به الدخيل من العربي؛ كالسراق والإستبرق والفردوس؛ فالدخيل لا مادة له في العربية، وهو أهم وسيلة من وسائل نمو اللغة وتوالد موادها وتكاثر كلماتها، وبذلك يتم استحداث كلمات جديدة للدلالة على معاني مستحدثة كالسيارة والمطبعة والمذياع.

وهذه هي الوسيلة التي استخدمها العلماء لنقل العلوم ووضع المصطلحات ، وللمجتمع اللغوي في موضوع الاشتقاق قرارات ، منها إلى ما دُكر: أنه رأى قياسية صيغ اسم الآلة: مفعّل ومفعلة ومفعّل ، وصحة صوغ فعّالة اسماً للآلة نحو مِبْدُر ومِجْرَفَة ومِخْرَاث وسِيَّارة، ورأى إضافة ثلاث صيغ ، وهي فعّال وفاعلة وفاعول ، مثل إرَاث وساقية وساطور، ورأى قياسية صوغ فعّال للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء ؛ "فإذا خيف لُبْسُ بين صانع الشيء ومُلازمه كانت صيغة فعّال للصانع ، وكان النسب بالياء لغيره"؛ مثل: زَجَّاج لصانع الزجاج ، وزُجَّاجي لبائعه ، ورأى قياسية استعقل للطلب والسيرورة ، واشتقاق فعّال وفَعَّل للدلالة على الداء ، سواء أورد له فعل أم لم يرد مثل: السعال والزكام والبرص والصَّمَم، وأنه يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من الثلاثي مصدر على وزن فعّالة وغير ذلك؛ مثل التَّجَارَة والحِدَادَة والوراقة.

2: الاشتقاق الكبير: هو أن يكون بين الكلمتين اتفاق في حروف المادة الأصلية من دون ترتيبها وتناسب في المعنى، وهو الذي سماه ابن جني (الأكبر): وهو أن نأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فنعدّ عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وذكر مثال ذلك: (ك. ل. م) (ك. م. ل) (ل. م. ك) (ل. ك. م) (م. ل. ك) (ك. ل. م) (ل. م. ك).
وجميع هذه التراكيب تدل على القوة والشدة، وذكر محمد المغربي أن هناك من سماه بالقلب.

لكن هذا النوع من الاشتقاق ما كان لتعمم نتائجه وأحكامه على جميع المواد والأصول، "وقد بالغ بعضهم في هذا النوع من الاشتقاق، فزعم أنه يطرد في معظم المواد، والحق أنه لا يبدو في صورة واضحة إلا في طائفة يسيرة من المواد، ومحاولة تطبيقه في غيرها يقتضي كثيراً من التكلّف والتعسف أو الخروج باللفظ عن مدلوله الأصلي" [17].

ولقد وضّح هذا الأمر الإمام السيوطي؛ حيث قال: "وهذا الاشتقاق ليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يستتبط به اشتقاق في لغة العرب" [18].

3: الاشتقاق الأكبر: هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى، واتفاق في بعض حروف المادة الأصلي وترتيبها، سواء أكانت الحروف المتغايرة متناسبة في المخرج الصوتي أم لم تكن، مثل: صرير وصريف، وخراب وخرق، وهديل وهدير.

ويعرّفه عبد الوافي: "أنه ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطاً غير مقيد بنفس الأصوات، بل بنوعها العام وترتيبها فحسب، سواء أبقيت الأصوات ذاتها أم استبدل بها أو

ببعضها أصوات أخرى متفقة معها في النوع، ويقصد بالاتفاق في النوع أن يتقارب الصوتان في المخرج، أو يتحدا في جميع الصفات، ما عدا الإطباق "[19]؛ مثل: التقارب في المخرج، تتأوب الميم والنون في (امتقع لونه وانتقع)، واللام والنون في (أسود حالك وحانك)، والواو والميم في مثل: (أوشاج وأمشاج).

وبعضهم يسمي هذا النوع من الاشتقاق بالإبدال ، وابن جني أدخله تحت قانون سماه: (تعاقب الألفاظ؛ لتعاقب المعاني) ؛ أي: إن تقارب الحروف في مكان صاحبه ، وذكر مثال: (هزا وأزا) من قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْرُهُمْ أَزًّا ﴾ [مريم: 83]؛ أي: تُرْعِجُهُمْ وتُثْقِلُهُمْ، فهذا معنى تهزهم هزًّا ، والهمزة أخت الهاء ؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين ، لكنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة ؛ لأنها أقوى من الهاء ، وأعظم في النفوس ؛ لأنك قد تهزُّ ما لا بال له ؛ كالجذع ، وساق الشجرة "[20].

4: الاشتقاق الكُبار: وهو الذي يكون من خلال النحت، وهو أخذ كلمة من بعض حروف كلمتين أو كلمات أو من جملة، مع تناسُبِ المنحوتة والمنحوت منها في اللفظ والمعنى، وقد استعملته العرب لاختصار حكاية المركبات، فقالوا: بَسْمَلٌ وَسَبْجَلٌ وَحَيْعَلٌ: إذا قال: بسم الله، وسبحان الله، وحي على الفلاح، ومن المركب العَلْمُ المضاف ، وهم إذا نسبوا إليه نسبوا إلى الأول ، وربما اشتقوا النسبة منهما ، فقالوا: عَبْشَمِيَّ وَعَبْقَسِيَّ وَمَرْقَسِيَّ في النسبة إلى عبدشمس ، وعبدالقيس ، وامرئ القيس في كندة ، وهو قليل الاستعمال في العربية.

وذهب ابن فارس (ت 395هـ) إلى أن أكثر الألفاظ الرباعية والخماسية منحوتة، وفيها الموضوع وَضْعًا، وعلى هذا المذهب جرى في كتابه مقاييس اللغة. هذا القسم من أقسام الاشتقاق وسيلة من وسائل توليد كلمات جديدة للدلالة على معانٍ مستحدثة، وقد أجازها المجمع عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية، فيقال: حَلْمًا مِنْ حَلٍّ بِالماء، وبرمائي من برِّ وماء، وكهروضوئي من كهرياء وضوء، ومنه اختصار أسماء المؤسسات العلمية وغيرها.

ثالثًا: أصل الاشتقاق:

مسألة الخلاف في أصل الاشتقاق من المسائل التي يصعب الوصول فيها إلى رأي قطعي ، وأصل الخلاف فيها بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة ، حيث أنّ لكلا الفريقين رأيه الذي قاده إليه دليله ، فاستدلالات نحاة البصرة تذهب بهم إلى أنّ المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، والكوفيون ذهبوا

إلى أن الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه وقد ذكر هذا الخلاف الأنباري مفصلاً في كتابه الإنصاف حيث يقول: (ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرغ عليه، نحو "ضَرَبَ ضَرْباً، وَقَامَ قِيَاماً" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وهو فرغ عليه) وقد فصل القول في أدلة الفريقين على النحو الآتي [23]:

أولاً : حجج البصريين:

1- استدل البصريون على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل الفعل، بأن المصدر يدل على زمن مطلق والفعل يدل على زمن مقيد وما كان مطلقاً فهو أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

2- وكذلك رأوا بأن المصدر أصل الفعل هو أن المصدر اسم و الاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى أن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

3- وذهبوا أيضاً إلى أن المصدر هو الأصل والفعل فرغ عليه، أن الفعل يدل بصيغته على شيئين هما الحدث والزمان والمصدر يدل على شيء واحد هو الحدث وبما أن الواحد أصل للثنتين فالمصدر أصل للفعل.

4- واستدلوا على أن المصدر أصل الفعل، بأن المصدر له مثال واحد نحو: الضرب والقتل، والفعل له أمثلة متعددة.

كما أنهم أبانوا أن المصدر أصل الفعل، أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ألا ترى أن ضَرَبَ يدل على ما يدل عليه الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضَرَبَ وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل وصار هذا كما تقول في الأنية المصنوعة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الأنية.

واستدلوا أيضاً على إن المصدر أصل الفعل، أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل ولو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سَنَن في القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق.

7- أيضاً بأن المصدر أصل الفعل ، إذ لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لدلّ على معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحذف وذات الفاعل والمفعول به فلما لم يكن كذلك دلّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

8- كما دلّوا على أن المصدر هو أصل الفعل ، وأنه ليس مشتقاً منه، قولهم (أكرم إكراماً) بإثبات الهمزة ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل واسم المفعول نحو (مُكْرِم، مُكْرَم).

9- ودليل آخر على أن المصدر هو أصل الفعل ، تسميته مصدرراً فإن المصدر هو الموضع الذي يُصَدَّرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرراً، فلما سُمي مصدرراً دلّ على أن الفعل صدر عنه.

ثانياً: حجج الكوفيين:

1- استدللّ الكوفيون فيما ذهبوا إليه على أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه وفرغ عليه، أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله نحو: قَاوَمَ- قَوَاماً، فيصح المصدر فيه، أما قولك: قَامَ- قِيَاماً، فالمصدر يعتدل لاعتلال الفعل.

2- وكذلك قالوا بأن الفعل أصل المصدر لا فرغ عليه، بأن الفعل يعمل في المصدر فتقول: صَرَبْتُ صَرَبِيّاً، فوجب أن يكون فرعاً عليه ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

3- ودليلهم أيضاً على أن الفعل أصل المصدر، أن المصدر يذكر توكيداً للفعل ورتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد.

4- واستدلّوا أيضاً بوجود أفعال لا مصادر لها أمثال: نعم، وبئس، حبذا، وهذا مما يجعل استحالة وجود الفرع من دون أصل.

وقولهم كذلك بأن المصدر لا يُتصوّر معناه ما لم يكن فعل فاعلٍ، والفاعل وضع له فعل- يُفَعّل فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً.

لا يجوز أن يقال أن المصدر سمي مصدرراً لأنه مصدر عن الفعل، كما يقال للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرراً لصدورها عنه، بل سمي مصدرراً لصدوره عن الفعل، كما قالوا في (مركّب فاره) أي: مركوب فاره.

رابعاً - شروط الاشتقاق

لا بدّ من وجود شروط لكل مشتق سواء كان اسماً أم فعلاً حتّى يكون هذا الاشتقاق سليماً، وهي ثلاثة شروط أساسية وهي كما يلي:

أولها: أن يكون المشتق فرعاً ومأخوذاً من لفظ آخر وهو أصل المشتق ، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقاً.

وثانيها: أن يناسب المشتق الأصل في الحروف؛ إذ إنّ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان من دون التناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية؛ فإنّ الإستباق من السبق مثلاً يناسب الاستعجال من العجل ، في حروفه الزائدة ، والمعنى ليس مشتقاً منه بل من السبق.

الثالث: ويعد من أهم الشروط السابقة وهو المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أم اتفقا، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل، إما مع زيادة كالضرب فهو للحديث المخصوص والضارب لذاك الحدث، وإما من دون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق الضرب من ضرب، أم كانا متّحدين في المعنى كالمقتل مصدر من قتل.

الخاتمة والنتائج:

- 1- إن الاشتقاق الأصغر هو الأكثر شيوعاً في اللغة العربية.
- 2- إن الاشتقاق هو طريق معرفة الأصلي من الزائد في الكلمات العربية.
- 3- الاشتقاق هو من أفضل ما يعين اللغوي على معرفة أصول الألفاظ التي يطرأ التغيير على بعض حروفها.
- 4- الاشتقاق أهم وسيلة لنمو اللغة وتوالد كلماتها للدلالة على معانٍ مستحدثة.
- 5- الاشتقاق من أفضل الوسائل لوضع المصطلحات الجديدة.
- 6- إن من أهم أسباب الاشتقاق هو تغير النهضة الصناعية، حيث يضطر اللغوي لوضع ألفاظ مناسبة للألات المستحدثة، بحيث تكون مشتقة من أسماء المعاني.
- 7- إن الاشتقاق أحياناً يكون مقيداً بأزمنة معينة بحسب حضارتها؛ لينتج كمّاً جديداً من الكلمات لتكون مناسبة لأسماء جاءت لتواكب حضارات الزمان.

8- الاشتقاق سواء كان أصله من الفعل أم الاسم فهو خلاف تنوع لا يؤثر في دراسة موضوع الاشتقاق. (يحتاج توضيح)

الهوامش:

- 1- بنية العقل العربي، ص. 560.
- 2 - التعريفات ص. 18.
- 3 - إرشاد الفحول /1. 117.
- 4 - البحر المحيط /2. 71.
- 5 - المزهر /1. 346.
- 6- الصاحبى في الفقه، ص. 36.
- 7- الخصائص ص. 46.
- 8 - الإحكام /1. 56.
- 9 - الاشتقاق، ص. 10.
- 10- البحر المحيط، ص. 75.
- 11- دراسات في فقه اللغة، ص. 174.
- 12 - المزهر /1. 346.
- 13 - الاشتقاق ص. 15.
- 14 - خصائص ابن جني، ص. 250.
- 15 - المزهر ص 248 بتصريف.
- 16- المزهر ص. 349.
- 17- الوافي ص. 141.
- 18- المزهر ص. 16.
- 19 - الوافي ص. 142.
- 20- الخصائص ص. 256.
- 21- فقه اللغة ص. 139.

22- الاشتقاق، ص 144.

23- الإنصاف في مسائل

المصادر والمراجع:

- 1 - الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، ضبطه الشيخ محمد العجوز، دار الكتب العلمية، ط. 6، 2011م.
- 2 - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد الشوكاني، تحقيق سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، ط. 1، 2000م.
- 3 - الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المصطفى المغربي، مطبعة الهلال بمصر 1908م.
- 4 - الإنصاف في مسائل الخلاف
- 5 - البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، راجعه سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالكويت، ط. الثانية 1992م.
- 6 - بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. العاشرة، 2010.
- 7 - التعريفات، للجرجاني.
- 8 - خصائص ابن جني. محمد خليفة التونسي، المصدر الصناعي، مجلة العربي، ع 193.
- 9 - دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط. 16، 2004م.
- 10 - الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تعليق أحمد حسن بسبيج، دار الكتب العلمية، ط. 1، 1997م.
- 11 - العلم الخفاق من علم الاشتقاق، محمد صديق حسن خان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. الأولى، 2012م.
- 12 - فقه اللغة، عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط 3، 2004م.
- 13 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق مولى بك وفضل إبراهيم والبجاوي، المكتبة العصرية، 1968م.